

## دفتر الشروط الخاصة

طلب عروض اسعار رقم 008TD2023

موضوع الشراء AUXILIARY شراء حميات ضد الصواعق مع ديجنكتور

## المادة ١: النصوص القانونية التي ترعى عروض الاسعار

بالإضافة الى الشروط المنصوص عنها في المواد أدناه ، تطبق على الفريقين النصوص الواردة في قانون الشراء العام رقم ٢٤٤ تاريخ ٢٠٢٢/٧/٢٩ ، لذلك يقتضي على العارض الاطلاع عليه والتقيد به على صفحة هيئة أوجيرو [www.ogero.gov.lb](http://www.ogero.gov.lb) وعلى المنصة الالكترونية المركزية لدى هيئة الشراء العام [www.ppa.gov.lb](http://www.ppa.gov.lb) .

## المادة ٢ : غاية التلزيم

إن الغاية من هذا الشراء عبر طلب عروض الاسعار هي توريد AUXILIARY شراء حمايات ضد الصواعق مع ديجنكتور بحسب الواردة في اللوائح والمواصفات الفنية المرفقة بهذا الدفتر . وذلك على أساس تقديم أسعار بواسطة الطرف المختار ، ويسند التلزيم مؤقتاً إلى العارض المقبول شكلاً من الناحية الإدارية والفنية والذي قدم السعر الأدنى .

يحق لـهيئة أوجيرو اختيار السعر الأدنى لكل بند حيث سيتم مقارنة الأسعار لكل بند على حده.

## المادة ٣ : مهلة التنفيذ

ان فترة التنفيذ للقيام بالاعمال المطوبة هي ستة اسابيع.

## المادة ٤ : المحاسبة والدفع

يتم تسديد مستحقات الملتزم، بعملة الدولار الاميركي او ما يعادله بالليرة اللبنانية وفقاً لقيمة الفعلية للحصول على العملة الاجنبية عند الدفع، على النحو التالي:

- ٩٠% من قيمة المواد المستلمة بناءً على محضر الاستلام المؤقت الخاص بها.
- ١٠% من قيمة الالتزام بعد تسليم كافة المواد المطلوبة بناءً على محضر الاستلام النهائي.

## المادة ٥ : الاستلام

يُجري الاستلام على مرحلتين مؤقتاً ونهائياً، ويمكن أن يجري مرة واحدة أو على مراحل تتناول كل مرحلة منها جزءاً من التلزيم. ستسلم الاعمال لجنة الاستلام المحددة لهذه الغاية وتحتم تقريرها خلال مدة زمنية أقصاها ثلاثة أيام تبدأ من تاريخ تقديم طلب الاستلام من قبل الملتزم.

في حال تطلب طبيعة المشروع وحجمه مدة تتجاوز الثلاثة أيام، على اللجنة تبرير أسباب ذلك خطياً ووضع اقتراحاتها بهذا الشأن خلال مهلة الثلاثة أيام، على ألا تتجاوز المهلة في جميع الأحوال ستين يوماً تبدأ من تاريخ تقديم طلب الاستلام من قبل الملتزم.

يتوجب على الملتزم تقديم طلب خطي قبل موعد التسليم يحدده فيه مختلف البنود المطلوب استلامها:

- مرفقاً بكشف مصدق من المديرية المعنية اذا كانت عملية الشراء تتعلق بتنفيذ اعمال او اشغال.

- بموجب كشف مصدق من مستودعات او جيرو عند وجوب تسليم مواد، على ان يتم توريدها الى مستودعات هيئة او جيرو في بئر حسن او الدكوانة.

#### الاستلام المؤقت:

يتم الإستلام المؤقت بعد أن يقوم الملزם بتسليم الاعمال، المواد او الأجهزة المطلوبة إلى مستودعات الإداره، وتقوم لجنة الإستلام بمطابقتها للمواصفات الفنية المطلوبة ويتم إعداد محضر إستلام مؤقت خاص بها.

#### الاستلام النهائي:

تقوم لجنة الاستلام بإصدار محضر استلام نهائى بعد انتهاء فترة الضمان.

### المادة ٦ : معايير شروط العارضين

إضافة إلى ما نصت عليه المادتين ٧ و ٥٢ من قانون الشراء العام والمادة الخامسة من دفتر الشروط العامة، على العارض تقديم ما يلي:

#### - ضمن الملف رقم ١ (المستندات الإدارية والفنية):

يوضع على العرض الشخص الذي لديه الصفة القانونية للتوقيع، على أن يكون مخولاً بذلك وفقاً للإذاعة التجارية أو توكيل رسمي مصدق من كاتب عدل. ويجب أن تحتوي العروض على المستندات التالية تحت طائلة الرفض:

١. عنوان العارض بحسب المستند رقم (١).
٢. طلب إشتراك بالمناقصة العمومية بحسب المستند رقم (٢).
٣. توقيع العارض بحسب المستند رقم (٣).
٤. إفادة شاملة صادرة عن السجل التجاري تبيّن: المؤسسين، الأعضاء، المساهمين، المفوضين بالتوقيع، المدير، رئيس المال، نشاط العارض، الوقعات الجارية.
٥. إذاعة تجارية محدّد فيها صاحب الحق المفوض بالتوقيع عن العارض، تبيّن توقيع المفوض قانوناً بالتوقيع على العرض.
٦. شهادة تسجيل العارض لدى وزارة المالية - مديرية الواردات.
٧. شهادة تسجيل العارض في مديرية الضريبة على القيمة المضافة.
٨. إفادة من غرفة التجارة والصناعة والزراعة تثبت أن العارض يتعاطى تجارة أو صناعة المواد موضوع الصفقة، صالحة بتاريخ جلسة التلزيم وصالحة للإشتراك في المناقصات في العمومية.
٩. براءة ذمة صادرة عن الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي "شاملة أو صالحة للإشتراك في الصفقات العمومية" صالحة بتاريخ جلسة التلزيم تفيد بأن العارض قد سدد جميع اشتراكاته. يجب أن يكون العارض مسجلاً في الصندوق وترفض كل إفادة يذكر عليها عبارة "مؤسسة غير مسجلة".

١٠. إفادة صادرة عن المحكمة المختصة (السجل التجاري) تثبت ان العارض ليس في حالة إفلاس وتصفية.
١١. سجل عدلي للمفوض بالتوقيع أو من يمثله قانوناً لا يتعدى تاريخه الثلاثة أشهر من تاريخ جلسة التلزم، حال من أي حكم شائن.
١٢. ضمان العرض المنظم وفقاً لأحكام المادة السابعة أدناه.
١٣. إفادة بالوكالة أو الشراكة موقعة من الشركة المصنعة للأجهزة أو تقديم إفادة صادرة عن الشركة المصنعة بإمكانية المشاركة في هذه المناقصة وتسليم القطع المطلوبة كما وتقديم المساعدة الفنية الازمة.
١٤. لائحة الزيائن التي تم بيعها أجهزة وكابلات مشابهة مع تاريخ التنفيذ والعنوان الكامل والأرقام الهاتفية لهؤلاء الزيائن خلال الخمس سنوات السابقة بحد أدنى ١٢ زيون Telecom Operator في ثلاثة دول مختلفة على الأقل.
١٥. مستند يبين بلد المنشأ.
١٦. تعهد من العارض أن التجهيزات مكفولة لمدة سنة على الأقل من تاريخ الاستلام النهائي وتشمل الكفالة الأعطال الناتجة عن سوء في التصنيع.
١٧. كافة المستندات والكتالوجات الفنية ولوائح مطابقة المواصفات.
١٨. على الشركات الأجنبية التي ترغب بالإشتراك في الصفقات العمومية، أو إبرام عقود بموجب إتفاقيات رضائية، الاستحصل على إفادة من وزارة الإقتصاد والتجارة اللبنانية (مكتب مقاطعة إسرائيل)، تثبت أن الشركة الأجنبية تطبق عليها أحكام قانون مقاطعة العدو الإسرائيلي، وانه لا مانع من التعاقد معها لهذه الناحية.
١٩. يعتبر العارض فور تقديم العرض ملتزماً برفع السرية المصرفية عن الحساب المصرفي الذي يودع فيه أو ينتقل إليه أي مبلغ من المال العام المتعلق بهذا التلزم، سندًا للقرار رقم ١٧ تاريخ ٢٠٢٠/٥/١٢ الصادر عن مجلس الوزراء.
- يجب أن تكون كافة المستندات المطلوبة أعلاه (أصلية أو صورة مع ابراز الاصل خلال الجلسة او صورة مصدق عنها من المراجع المختصة) وذلك ضمن مهلة الستة أشهر التي تسبق موعد جلسة التلزم.

**ضمن الملف رقم ٢ (الاسعار):**

يقدم العارض بياناً بالأسعار لكل صنف/بند على حدة ويوقع من قبل العارض، ويتضمن السعر الأفرادي والاجمالي (بالدولار الاميركي) مدوناً بالأرقام والأحرف دون حك أو شطب أو تطريض أو زيادة كلمات غير موقع تجاهها.

في حال الإختلاف بين الأرقام والأحرف يؤخذ بالسعر الإفرادي المدون بالأحرف، ويرفض السعر غير المدون بالأحرف الكاملة والأرقام معاً.

يشمل السعر كافة الضرائب والرسوم والمصاريف مهما كان نوعها.

إذا تساوت الأسعار بين العارضين بعد إعطاء السلع اللبنانية أفضلية ١٠٪ المذكورة في المادة ٢٣ أدناه أعيدت الصفة بطريقة الظرف المختوم بين أصحابها دون سواهم في الجلسة نفسها، فإذا رفضوا تقديم عروض أسعار جديدة أو إذا ظلت أسعارهم متساوية عين الملتم المؤقت بطريقة القرعة بين أصحاب العروض المتساوية.

على العارض تقديم عرض الأسعار بعملة الدولار الاميركي، ويجب أن تكون الأسعار المفصلة الإفرادية لكل بند على حده، وعليه أن يشير إلى القيمة الإجمالية كالتالي:

أ- السعر الإفرادي لكل بند.

ب- المجموع لكل بند = السعر الإفرادي  $\times$  الكمية

ت- مجموع كافة البندود

ث- الضريبة على القيمة المضافة

القيمة الإجمالية = ت + ث

- تأكيدات حول العرض

- يُستلزم من قطاع المشتريات في هيئة اوجيرو مغلف واحد معدّ لهذه الغاية، والذي يحمل موضوع التزيم فقط دون ذكر أي شيء آخر مميز لهوية صاحب العرض وذلك تحت طائلة رفض العرض.

- وضع المغلف الإداري/الفنى ومغلف الأسعار ضمن الغلاف الموحد، ويبدون على ظاهر كل غلاف اسم العارض وختمه، موضوع محتوياته، وموضوع التزيم وتاريخ جلسة التزيم.

- تقدم العروض إلى في قطاع المشتريات في مركز هيئة اوجيرو الرئيسي الكائن في بئر حسن في الطابق الأول - الغرفة رقم ١١٠، على أن تصل قبل الوقت النهائي لتقديم العروض والمحدد في الإعلان عن عملية الشراء. وكل عرض لا يقدم ضمن الغلاف الموحد، وفقاً لما هو مذكور أعلاه، أو يصل بعد التاريخ والوقت المحددين تعتبره اللجنة مرفوضاً ولا تقوم بفتحه.

- يجب أن تكون كافة المستندات المقدمة صالحة بتاريخ جلسة فض العروض.

- تحديد صلاحية العرض بإضافة ٣٠ يوماً من التاريخ النهائي لتقديم العروض.

- لا يحق للعارض أن يقدم أكثر من عرض أو خيار واحد تحت طائلة رفض كل عروضه.

## المادة ٧: الضمانات

تكون الضمانات بحسب المواد ٣٤-٣٥-٣٦ من قانون الشراء العام، ولا يقبل الإستعاضة عن الضمانات بشيك مصري أو بإيصال عائد لضمان صفة سابقة حتى لو كان قد تقرر رد قيمته، وذلك بموجب:

## **أ- ضمان العرض:**

اذا كانت قيمة الصفقة التقديرية اكثراً من ٢٠،٥٠٠،٠٠٠ ل.ل. على العرض تقديم ضمان للعرض بحسب الآتي:

تحدد صلاحية ضمان العرض بـ ٦٠ يوماً من التاريخ النهائي لتقديم العروض.  
حددت قيمة ضمان العرض بمبلغ قدره / \$٢٥٠ (فقط مئتان وخمسون دولار اميركي لا غير)،  
وتكون بموجب:

- كتاب ضمان مصري غير قابل للرجوع عنه، صادر عن مصرف مقبول من مصرف لبنان يبين انه قابل للدفع غب الطلب.
- دفع المبلغ نقداً إلى الصندوق المركزي لهيئة اوجيرو لقاء إيصال يضم الى مستندات العرض.  
يجب أن يكون ضمان العرض عائداً لهذا التزيم بالذات ولصالح هيئة اوجيرو.

يعاد ضمان العرض إلى العارضين الذين لم يرس عليهم الالتزام بعد إعلان نتيجة التزيم، كما يعاد ضمان العرض إلى الملتم عند تقديم ضمان حسن التنفيذ بعد إبلاغه تصديق الالتزام.

## **ب- ضمان حسن التنفيذ:**

- يتقدم العارض الرابح عند توقيع العقد بكفالة مصرفية لضمان حسن التنفيذ بنسبة (١٠٪) عشرة بالمائة من قيمة الالتزام الإجمالية، وعلى الملتم أن يقدمها خلال مهلة أقصاها /١٥/ خمسة عشر يوماً من تاريخ نفاذ العقد.
- في حال التخلف عن تقديم ضمان حسن التنفيذ، يصدر ضمان العرض.
- يبقى ضمان حسن التنفيذ مجدداً طوال مدة التزيم، ويُحسم منه مباشرةً وبدون سابق إنذار ما قد يترتب من غرامات أو مخالفات أو عطل أو ضرر يحدثه الملتم إلى حين إيفائه بكامل الموجبات.
- يعاد ضمان حسن التنفيذ إلى الملتم عند انتهاء مدة الضمان وبناءً على الاستلام النهائي.

## **المادة ٨: فترة الضمان**

حددت مدة الضمان بشهر تبدأ اعتباراً من تاريخ حضر الإستلام المؤقت، يكفل خلالها الملتم الأجهزة والقطع المسلمة ويقوم باستبدال الأجهزة والقطع الشائبة والمعطلة خلال مدة شهراً واحداً كحد أقصى، وعليه عدم الاعتراض أو الادعاء تحت أي مبرر أو سبب، كما عليه تأمين خبير للمساندة الفنية طيلة هذه المدة وعند اللزوم، تحت طائلة تطبيق أحكام المادة ١٢.

## **المادة ٩: طلبات الاستيضاح - (المادة ٢١ من قانون الشراء العام)**

يحق للعارض تقديم طلب استيضاح خطى حول ملفات التزيم خلال مهلة تنتهي قبل عشرة أيام من تاريخ تقديم العروض؛ على هيئة اوجيرو الإجابة خلال مهلة تنتهي قبل ستة أيام من الموعد النهائي لتقديم العروض.

## المادة ١٠ : فتح العروض

٣- فتح العروض بحسب الآية التالية:

- يتم فض الغلاف الخارجي الموحد لكل عرض على حدة واعلان اسمه ضمن المشاركين في الصفقة، وذلك وفق ترتيب الأرقام التسلسلية المسجلة على الغلافات الخارجية والمسلمة للعارضين.
- يتم فض الغلاف رقم (١) (الوثائق والمستندات الإدارية والفنية المنصوص عنها في المادة السادسة اعلاه) وفرز المستندات المطلوبة والتدقيق فيها تمهيداً لتحديد وإعلان أسماء العارضين المقبولين شكلاً والمؤهلين للاشتراك في بيان مقارنة الأسعار.
- يجري فض الغلاف رقم (٢) (بيان الأسعار) للعارضين المقبولين شكلاً كل على حدة واجراء العمليات الحسابية اللازمة، وتدوين السعر الإجمالي لكل عرض بما فيه الضريبة على القيمة المضافة، تمهيداً لإجراء مقارنة واعلان اسم الملتزم المؤقت.
- تُصحح لجنة التلزيم أي أخطاء حسابية محضة تكتشفها أثناء فحصها العروض المقدمة وفقاً لأحكام دفتر الشروط، وتبليغ التصحيحات إلى العارض المعنى بشكل فوري.
- يمكن للجنة التلزيم، في أي مرحلة من مراحل إجراءات التلزيم، أن تطلب خطياً من العارض إيضاحات بشأن المعلومات المتعلقة بمؤهلاته أو بشأن عروضه، لمساعدتها في التأكيد من المؤهلات أو فحص العروض المقدمة وتقييمها.
- تُسجل وقائع فتح العروض خطياً في محضر يوقع عليه رئيس وأعضاء لجنة التلزيم، كما توضع لائحة بالحضور يوقع عليها المشاركون من ممثلي هيئة أوجيرو وهيئة الشراء العام، والعارضين وممثليهم على أن يشكل ذلك إثباتاً على حضورهم. تُدرج كل المعلومات والوثائق المتعلقة بوقائع الجلسة في سجل إجراءات الشراء.
- لا يمكن طلب إجراء أو السماح بإجراء أي تغيير جوهري في المعلومات المتعلقة بالمؤهلات أو بالعرض المقدم، بما في ذلك التغييرات الرامية إلى جعل من ليس مؤهلاً من العارضين مؤهلاً أو جعل عرض غير مستوفي للمطلبات مستوفياً لها.
- لا يمكن إجراء أي مفاوضات بين هيئة أوجيرو أو لجنة التلزيم والعارض بخصوص المعلومات المتعلقة بالمؤهلات أو بخصوص العروض المقدمة، ولا يجوز إجراء أي تغيير في السعر إثر طلب استيضاح من أي عارض.
- تُدرج جميع المراسلات التي تجري بموجب هذه المادة في سجل إجراءات الشراء بحسب المادة ٩ من قانون الشراء العام.
- في حال كانت المعلومات أو المستندات المقدمة في العرض ناقصة أو خاطئة أو في حال غياب وثيقة معينة، يجوز للجنة التلزيم الطلب خطياً من العارض المعنى توضيحات حول عرضه، أو

طلب تقديم أو استكمال المعلومات أو الوثائق ذات الصلة خلال فترة زمنية محددة، شرط أن تكون كافة المراسلات خطية واحترام مبادئ الشفافية والمساواة في المعاملة بين العارضين في طلبات التوضيح أو الاستكمال الخطية، ومع مراعاة أحكام الفقرة ٣ من البند الثاني من المادة ٢١ من قانون الشراء العام.

- **تُحضر المفاوضات** بين هيئة أوجيرو أو لجنة التلزم وأي من العارضين بشأن العرض الذي قدّمه ذلك العارض.

#### **المادة ١١: قواعد قبول العرض الفائز (او التلزم المؤقت) وبدء تنفيذ العقد**

١. تقبل هيئة أوجيرو العرض المقدم الفائز ما لم:

- أ. شُرطَتْ أهلية العارض الذي قدّم العرض الفائز وذلك بمقتضى المادة ٧ من قانون الشراء العام ؛ أو
  - ب. يُلغَ الشراء بمقتضى الفقرة ١ من المادة ٢٥ من قانون الشراء العام؛ أو
  - ت. يُرَفَض العرض الفائز عند اعتباره منخفضاً انتفاضاً غير عادي بمقتضى المادة ٢٧ من قانون الشراء العام ؛ أو
٢. يُستبعد العارض الذي قدّم العرض الفائز من إجراءات التلزم للأسباب المبينة في المادة ٨ من قانون الشراء العام

٣. بعد التأكُد من العرض الفائز تُبلغ هيئة أوجيرو العارض الذي قدّم ذلك العرض، كما تنشر بالتزامن قراراتها بشأن قبول العرض الفائز (الالتزام المؤقت) والذي يدخل حيز التنفيذ عند انتهاء فترة التجميد البالغة عشرة أيام عمل تبدأ من تاريخ النشر، الذي يجب أن يتضمن على الأقل، المعلومات التالية:

- أ. إِسْم وعُنوان العارض الذي قدّم العرض الفائز (الملزم المؤقت).
- ب. قِيمَة العرض، ويمكن إضافة ملخص لسائر خصائص العرض الفائز ومزاياه النسبية إذا كان العرض الفائز قد تم تأكيده على أساس السعر ومعايير أخرى.

٤. مدة فترة التجميد بحسب هذه الفقرة.

٤. فور انقضاء فترة التجميد، تقوم الجهة الشارية بإبلاغ الملزم المؤقت بوجوب توقيع العقد خلال مهلة لا تتعدي // ١٥ // خمسة عشر يوماً.

٥. يوْقَع المرجع الصالح لدى الجهة الشارية العقد خلال مهلة // ١٥ // خمسة عشر يوماً من تاريخ توقيع العقد من قبل الملزم المؤقت. يمكن أن تُمَدَّد هذه المهلة إلى // ٣٠ // ثلاثة أيام في حالات معينة تحدَّد من قبل المرجع الصالح.

٦. يبدأ نفاذ العقد عندما يوْقَع الملزم المؤقت والمرجع الصالح لدى سلطة التعاقد عليه.

٧. لا تَتَّخِذ سلطة التعاقد ولا الملزم المؤقت أي إجراء يتعارض مع بدء نفاذ العقد أو مع تنفيذ الشراء خلال الفترة الزمنية الواقعة ما بين تبليغ العارض المعنى بالالتزام المؤقت وتاريخ بدء نفاذ العقد.

٨. في حال تمنع الملتم المؤقت عن توقيع العقد، تُصادر هيئة أوجيرو ضمان عرضه. في هذه الحالة يمكن للجهة الشارية أن تُلغى الشراء أو أن تختار العرض الأفضل من بين العروض الأخرى الفائزة وفقاً للمعايير والإجراءات المحددة في هذا القانون وفي ملفات التلزم، والتي لا تزال صلاحيتها سارية المفعول.

تطبق أحكام هذه المادة على هذا العرض بعد إجراء التعديلات الالزمة.

#### المادة ١٢: الغرامات (المادة ٣٨ من قانون الشراء العام)

يتوجب على الملتم التقيد بالمهل المحددة في العقد تحت طائلة دفع الغرامات المحددة فيه.

تفرض الغرامات بشكل حكمي على الملتم بمجرد مخالفته أحكام العقد دون حاجة لاثبات الضرر. إذا عجز الملتم عن تنفيذ الأعمال المطلوبة ولأسباب غير ناتجة عن هيئة أوجيرو، يتم احتساب غرامة نقدية قدرها ٠٠١% (واحد بالألف) من قيمة الكميات غير المسلمة عن كل يوم تأخير، ويعتبر كسر النهار نهاراً كاملاً، على أن لا تتعذر هذه الغرامة نسبة ١٠% من قيمة الالتزام.

إذا ترتب على الملتم في سياق التنفيذ مبلغ ما، تطبيقاً لأحكام وشروط العقد، حقًّا لسلطة التعاقد اقتطاع هذا المبلغ من ضمان حسن التنفيذ ودعوة الملتم إلى إكمال المبلغ ضمن مدة معينة، فإذا لم يفعل اعتُبر ناكلاً وفقاً لأحكام الفقرة (أولاً) من المادة ٣٣ من قانون الشراء العام.

#### المادة ١٣: اجراءات الاعتراض (الفصل السابع من قانون الشراء):

يحق لكل ذي صفة ومصلحة ، بما في ذلك هيئة الشراء العام، الاعتراض على اي اجراء أو قرار صريح أو ضمني تتخذه أو تعتمده أو تطبقه أي من الجهات المعنية بالشراء في المرحلة السابقة لنفاذ العقد، وذلك خلال فترة التجميد البالغة عشرة أيام عمل، والتي تبدأ من تاريخ تبليغ العارض الفائز ، وفي الفترة التي تسبق نفاذ العقد.

تعتبر المحاكم اللبنانية المرجع القضائي الوحيد للبت في كل خلاف يمكن ان يحصل من جراء تنفيذ هذا الالتزام.

#### المادة ٤: دفع الطوابع والرسوم

إن كافة الطوابع والرسوم التي تتوجّب وفقاً للأنظمة والقوانين المرعية الاجراء الناتجة عن هذا الالتزام هي على عاتق الملتم، بما فيها قيمة الضريبة على القيمة المضافة.

#### المادة ٥: مسؤولية العارض عن عرضه

ان العارض مسؤول عن عرضه بكافة التفاصيل والمندرجات.

## المادة ١٦ : الغاء الشراء

يحق لهيئة أوجيرو الغاء الشراء و/او أي من اجراءاته وفقاً للمادة ٢٥ من قانون الشراء العام.

## المادة ١٧ : انتهاء العقد ونتائجـه

يحق لهيئة أوجيرو إنتهاء العقد ونتائجـه وفقاً للمادة ٣٣ من قانون الشراء العام، وذلك في حالات النكول، الانهاء، الفسخ مع ما يترتب عن نتائج انتهاء العقد بحسب البند الرابع من المادة ٢٢ أدناه.

## المادة ١٨ : استبعاد العارض

تستبعد هيئة أوجيرو العارض من إجراءات التلزم بسبب عرضه منافع أو من جراء ميزة تنافسية غير منصفة أو بسبب تضارب المصالح وذلك في احدى الحالتين المنصوص عنهما في المادة ٨ من قانون الشراء العام.

## المادة ١٩ : الانظمة التفضيلية

خلافاً لأي نص آخر، يمكن إعطاء العروض المتضمنة سلعاً أو خدمات ذات منشاً وطنياً أفضلية بنسبة ١٠ / عشرة بالمئة عن العروض المقدمة لسلع أو خدمات أجنبية. تُعطى الأفضلية لمكونات العرض ذات المنشأ الوطني.

## المادة ٢٠ : قواعد بشأن العروض المنخفضة الأسعار انخفاضاً غير عاديًّا

يجوز لهيئة أوجيرو أن ترفض أي عرض إذا قررت أنَّ السعر، مُقترباً بسائر العناصر المكونة لذلك العرض المقدم، مُنخفض انخفاضاً غير عاديًّا قياساً إلى موضوع الشراء وقيمة التقديرية وطبقاً لأحكام المادة ٢٧ من قانون الشراء العام في هذا الشأن.

## المادة ٢١ : قيمة العقد وشروط تعديلهـا

١. تكون البدلات المتّقد علىها في العقد ثابتة ولا تقبل التعديل والمراجعة إلا عند إجازة ذلك أثناء تفيذه ضمن ضوابط محددة وفقاً لشروط التعديل والمراجعة في الحالات الاستثنائية التالية، على أن يكون منصوص عليها صراحة في ملفات التلزم:

أ- تطبيقاً لمعادلات تستند إلى مؤشرات أسعار رسمية محلية وعند الإقتضاء دولية عندما لا تكون هذه المعادلات مغطاة ضمن قيمة العقد.

ب- تطبيقاً لتعديلات ضريبية تؤدي إلى زيادة تكلفة تنفيذ العقد.

ت- عندما تبرز الحاجة إلى كميات إضافية لأشغال أو سلع أو معدات أو تكنولوجيا أو خدمات من نفس المورّد أو المقاول، لأسباب تتعلق بتوحيد المواصفات أو بسبب الحاجة إلى التوافق مع السلع أو المعدات أو التكنولوجيا أو الخدمات أو الأشغال الموجودة، مع الأخذ في الاعتبار فعالية عملية الشراء

الأصلية في تلبية احتياجات هيئة اوجيرو، وعلى ألا تتحطى قيمة الإضافة ٢٠٪ من قيمة العقد الأساسي لعقود اللوازم والخدمات و ١٥٪ لعقود الأشغال.

ثـ- في حالة المنصوص عليها في الفقرة ٣ من المادة ٤٦.

جـ- عندما تصدر قوانين أو مرسيم من شأنها التأثير على قيمة العقد، وعلى أن يعلل ذلك بموجب تقرير من هيئة اوجيرو.

ثـ- راعى شروط الإعلان المنصوص عليها في المادة ٢٦ من قانون الشراء العام عند تعديل قيمة العقد.

## المادة ٢٢: أسباب انتهاء العقد ونتائجـه

**أولاً: النكول:** يعتبر الملتم ناكلاً إذا خالف شروط تنفيذ العقد أو أحكام دفتر الشروط هذا، وبعد إنذاره رسمياً بوجوب التقييد بكافة موجباته من قبل سلطة التعاقد، وذلك ضمن مهلة تتراوح بين خمسة أيام كحد أدنى وخمسة عشر يوماً كحد أقصى، وانقضاء المهلة هذه دون أن يقوم الملتم بما طلب إليه. وإذا اعتبر الملتم ناكلاً، يفسخ العقد حكماً دون الحاجة إلى أي إنذار وتطبق الإجراءات المنصوص عليها في البند (أولاً) من الفقرة الرابعة من المادة ٣٣ من قانون الشراء العام.

### ثانياً: الإنتهاء

- ـ ١- ينتهي العقد حكماً دون الحاجة إلى أي إنذار في الحالتين التاليتين:
  - ـ أـ- عند وفاة الملتم إذا كان شخصاً طبيعياً، إلا إذا وافقت سلطة التعاقد على طلب مواصلة التنفيذ من قبل الورثة.
  - ـ بـ- إذا أصبح الملتم مفلساً أو معسراً أو حلّت الشركة، وتطبق عندئذ الإجراءات المنصوص عليها في الفقرة الثانية من البند الرابع من المادة ٣٣ من قانون الشراء العام.
- ـ ٢- يجوز لسلطة التعاقد إنهاء العقد إذا تعرّى على الملتم القيام بأيّ من إلتزاماته التعاقدية بنتيجة القوة القاهرة.

### ثالثاً: الفسخ

- ـ ١. يفسخ العقد حكماً دون الحاجة إلى أي إنذار في أيّ من الحالات التالية:
  - ـ ٢. إذا صدر بحقّ الملتم حكمٌ نهائياً بارتكاب أيّ جرم من جرائم الفساد أو التواطؤ أو الإحتيال أو الغش أو تبييض الأموال أو تمويل الإرهاب أو تضارب المصالح أو التزوير أو الإفلاس الإحتيالي، وفقاً للقوانين المرعية الاجراء؛
  - ـ ٣. إذا تحقّقت أيّ حالة من الحالات المذكورة في المادة ٨ من هذا القانون.
  - ـ ٤. في حال فقدان أهلية الملتم.
- ـ ٥. إذا فُسخ العقد لأحد الأسباب المذكورة في الفقرة الأولى من هذا البند تطبق الإجراءات المنصوص عليها في الفقرة الأولى من البند الرابع من هذه المادة.

#### رابعاً: نتائج انتهاء العقد:

1. في حال تطبيق إحدى حالات النكول أو الفسخ المحددة في المادة ٣٣ من قانون الشراء العام، أو في حال تحققت حالة إفلاس الملتم أو إعساره، أو في حال وفاة الملتم وعدم متابعة التنفيذ من قبل الورثة، تتبع فوراً، خلافاً لأيّ نص آخر أحكام الفقرة رابعاً من المادة ٣٣ من قانون الشراء العام.
2. لا يتزّب أيّ تعويض عن الخدمات المقدّمة أو الأشغال المنفذة من قبل من يثبت قيامه بأيّ من الجرائم المنصوص عليها في الفقرة الفرعية "أ" من الفقرة الأولى من «ثالثاً» من المادة ٣٣ من قانون الشراء العام.
3. ينشر قرار انتهاء العقد وأسبابه على الموقع الإلكتروني لهيئة أوجيرو إن وجد وعلى المنصة الإلكترونية المركزية لدى هيئة الشراء العام.

#### المادة ٢٣: شروط خاصة

تعتبر الموصفات الفنية الواردة في المستندات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من دفتر الشروط الخاصة، وعلى العارض الالتزام بكافة الشروط والمتطلبات المحددة فيها.

#### المرفقات:

- المستندات الواجب على العارض تقديمها .
- الغلاف الموحد .

عنوان العارض

: إسم الشركة

: العنوان

: الهاتف

: الفاكس

: صندوق بريد

: البريد الالكتروني

بيروت في

التوقيع والختم

تصريح / تعهد

طلب اشتراك بطلب عروض اسعار

..... أنا الموقع ادناه.....  
..... الممثل بالتوقيع عن مؤسسة/شركة .....  
..... رقم الهاتف.....، مكتب..... البريد الالكتروني: .....

اصرح اني وبعد الاطلاع على دفتر الشروط وهذه المستدات التي لا يمكن باي حال الادعاء بتجاهلها وعلى تفاصيل الاعمال المطلوبة وشروط تنفيذها، اتعهد بقبول كافة الشروط المبينة فيها وبالنقيض بها وتنفيذها كاملة دون أي نوع من انواع التحفظ او الاستدراك.

كما أتعهد برفع السرية المصرفية عن الحساب المصرفي الذي يودع فيه او ينطلق إليه أي مبلغ من المال العام، وذلك لمصلحة الادارة في كل عقد من أي نوع كان، يتناول مالاً عاماً.  
ونؤكد ما يلي:

ليس لنا، او لموظفيها، او شركائنا، او وكلائنا، او المساهمين، او المستشارين، او أقاربهم، أي علاقات قد تؤدي إلى تضارب في المصالح بموضوع هذه الصفقة. وسنقوم بإبلاغ هيئة اوجيرو وهيئة الشراء العام في حال حصول أو اكتشاف تضارب في المصالح. لم ولن نقوم بمارسات احتيالية أو فاسدة، أو قسرية أو مُعرقلة في ما يخص عرضنا أو اقتراحتنا. ولم نقدم على دفع أي مبالغ للعاملين، أو الشركاء، أو للموظفين المشاركين بعملية الشراء بالنيابة عن الجهة المتعاقدة، أو لأي كان.

في حال مخالفتنا لهذا التصريح والتعهد، لن تكون مؤهلين للمشاركة في أي صفقة عمومية أياً كان موضوعها ونقبل سلفاً بأي تدبير إقصاء يُؤخذ بحقنا ونتعهد بملء إرادتنا بعدم المنازعه بشأنه.

إن أي معلومات كاذبة تُعرضنا لللاحقة القضائية من قبل المراجع المختصة.

واصرح اني وبعد الاطلاع على هذه المستدات التي لا يمكن باي حال الادعاء بتجاهلها وعلى تفاصيل الاعمال المطلوبة، وانني اتعهد بقبول كافة الشروط المبينة فيها وبمدة صلاحية العرض المحددة في دفتر الشروط هذا وبالنقيض بها وتنفيذها كاملة دون اي نوع من انواع التحفظ او الاستدراك. كما اصرح بانني وضعت الاسعار وقبلت الاحكام المدرجة في دفتر الشروط هذا آخذًا بعين الاعتبار كل شروط التأمين ومصاعب تنفيذه في حال وجوده.

التاريخ

ختم وتوقيع العارض

طوابع بقيمة

خمسون ألف ليرة

## توقيع العارض

نحو الشركة:

نرفق ربطاً المستندات التالية:

- إفادة شاملة صادرة عن السجل التجاري تبيّن: المؤسسين، الأعضاء، المساهمين، المفوضين بالتوقيع، المدير، رئيس المال، نشاط العارض، الوقعات الجارية.
- إذاعة تجارية محدّد فيها صاحب الحق المفوض بالتوقيع عن العارض، ثبّين توقيع المفوض قانوناً بالتوقيع على العرض.
- شهادة تسجيل العارض لدى وزارة المالية - مديرية الواردات.
- شهادة تسجيل العارض في مديرية الضريبة على القيمة المضافة.
- إفادة من غرفة التجارة والصناعة والزراعة تثبت أن العارض يتعاطى تجارة أو صناعة المواد موضوع الصفقة، صالحة بتاريخ جلسة التلزم وصالحة للإشتراك في المناقصات في العمومية.
- براءة ذمة صادرة عن الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي "شاملة أو صالحة للإشتراك في الصفقات العمومية" صالحة بتاريخ جلسة التلزم تفيد بأن العارض قد سدد جميع اشتراكاته. يجب أن يكون العارض مسجلاً في الصندوق وترفض كل إفادة يذكر عليها عبارة "مؤسسة غير مسجلة".
- إفادة صادرة عن المحكمة المختصة (السجل التجاري) تثبت أن العارض ليس في حالة إفلاس وتصفية.
- سجل عدلي للمفوض بالتوقيع أو من يمثله قانوناً لا يتعدي تاريخه الثلاثة أشهر من تاريخ جلسة التلزم، خالٍ من أي حكم شائن.
- ضمان العرض المنظم وفقاً لأحكام المادة السابعة أدناه.
- إفادة بالوكالة أو الشراكة موقعة من الشركة المصنعة للأجهزة أو تقديم إفادة صادرة عن الشركة المصنعة بإمكانية المشاركة في هذه المناقصة وتسلیم القطع المطلوبة كما وتقديم المساعدة الفنية اللازمة.
- لائحة الزبائن التي تم بيعها أجهزة وكابلات مشابهة مع تاريخ التنفيذ والعنوان الكامل والأرقام الهاتفية لهؤلاء الزبائن خلال الخمس سنوات السابقة بحد أدنى ١٢ زيون Telecom Operator في ثلاثة دول مختلفة على الأقل.
- مستند يبين بلد المنشأ.
- تعهد من العارض أن التجهيزات مكفولة لمدة سنة على الأقل من تاريخ الاستلام النهائي وتشمل الكفالة الأعطال الناتجة عن سوء في التصنيع.
- كافة المستندات والكتالوجات الفنية ولوائح مطابقة المواصفات.
- يُعتبر العارض فور تقديمها العرض ملزماً برفع السرية المصرفية عن الحساب المصرفي الذي يودع فيه أو ينتقل إليه أي مبلغ من المال العام المتعلق بهذا التلزم، سندًا للقرار رقم ١٧ تاريخ ٢٠٢٠/٥/١٢ الصادر عن مجلس الوزراء.
- وعلىه يكون السيد: \_\_\_\_\_ هو المفوض بالتوقيع عن شركتنا وهو يوقع هكذا :

بيروت في

التوقيع

التوقيع والختم

### ضمان العرض

نحو الشركة :

نررق طيه

- كتاب ضمان مصري غير قابل للرجوع عنه بقيمة \$٢٥٠ (فقط مئتان وخمسون دولار أمريكي لا غير)، صادر عن مصرف مقبول من مصرف لبنان يبين أنه قابل للدفع غب الطلب .
- دفع المبلغ نقدا إلى الصندوق المركزي لهيئة اوجيرو لقاء إيصال يضم الى مستندات العرض. كضمان عرض بحسب المادة السابعة من دفتر الشروط الخاصة العائد لطلب عروض اسعار رقم ..... .

بيروت في

التوقيع والختم

## كتاب ضمان العرض

..... مصرف .....  
لجانب هيئة أوجيرو

الموضوع: كتاب ضمان العرض لصالحك بقيمة / فقط، بناء للأمر السيد .....  
وذلك للإشتراك في (عنوان الصفة)

ان مصرف ..... مركزه ..... ، الممثل بالسيد ..... الموقع عنه  
أدناه وذلك بصفته ..... ، وبناء للأمر السيد ..... (او السادة ..... أو الشركة ..... ،)

يتعد ب بصورة شخصية غير قابلة للنقض او للرجوع عنها بأن يدفع نقداً وفوراً دون أي قيد او شرط أي مبلغ تطلبوه به  
حتى حدود (تحديد الع قيمة والعملة بالارقام والاحرف) نقداً وذلك عند اول طلب منكم بموجب كتاب صادر وموقع منكم  
دون أي موجب لبيان اسباب هذه المطالبة.

وعليه يقر مصرفنا صراحة بأن كتاب الضمان هذا قائم بذاته ومستقل كلياً عن أي ارتباط او عقد بينكم وبين الأمر  
السيد ..... ( او السادة ..... او الشركة ..... ) وبانه لا يحق لمصرفنا في أي  
حال من الاحوال ولا في أي وقت كان الامتناع او تأجيل تأدية أي مبلغ قد تطلبوتنا به بالاستناد الى كتاب الضمان  
هذا . كما يتنازل مصرفنا مسبقاً عن أي حق في المناقشة او في الاعتراض على طلب الدفع الذي يصدر عنكم او عن  
أي مسؤول لديكم ، او حتى ان يقبل أي اعتراض قد يصدر عن السيد ..... ( او السادة ..... او الشركة ..... او عن غيره (او غيرها) بشأن دفع المبلغ اليكم بناء لطلبكم .

يبقى كتاب الضمان هذا معمولاً به لغاية ..... وبنهاية هذه المهلة يتجدد مفعوله تلقائياً الى ان تعيدوه اليها  
او الى ان تبلغونا اعفاءنا منه.

ان كل قيمة تدفع من مصرفنا بالاستناد الى كتاب الضمان هذا بناء لطلبكم، يخضع المبلغ الاقصى المحدد فيه بذات  
المقدار .

يخضع كتاب الضمان هذا للقوانين اللبنانية ولصلاحيات المحاكم المختصة في لبنان .  
وتتفيداً منا لهذا الموجب نتخذ لنا محل اقامة في مركز مؤسستنا في .....  
المكان : .....  
الصفة : .....  
الاسم : .....  
التوقيع : .....

تصريح النزاهة<sup>١</sup>

عنوان الصفقة: \_\_\_\_\_

الجهة المتعاقدة: \_\_\_\_\_

اسم العارض / المفوض بالتوقيع عن الشركة: \_\_\_\_\_

إسم الشركة: \_\_\_\_\_

نحن الموقعون أدناه نؤكّد ما يلي:

١. ليس لنا، أو لموظفيها، أو شركائنا، أو وكلائنا، أو المساهمين، أو المستشارين، أو أقاربهم، أي علاقات قد تؤدي إلى تضارب في المصالح بموضوع هذه الصفقة.

٢. سنقوم بإبلاغ هيئة الشراط العام والجهة المتعاقدة في حال حصول أو اكتشاف تضارب في المصالح.

٣. لم ولن نقوم، ولا أيّ من موظفيها، أو شركائنا، أو وكلائنا، أو المساهمين، أو المستشارين، أو أقاربهم، بمارسات احتيالية أو فاسدة، أو قسرية أو مُعرقلة في ما يخص عرضنا أو اقتراحتنا.

٤. لم نقدم، ولا أيّ من شركائنا، أو وكلائنا، أو المساهمين، أو المستشارين، أو أقاربهم، على دفع أي مبالغ للعاملين، أو الشركاء، أو للموظفين المشاركين بعملية الشراء بالنيابة عن الجهة المتعاقدة، أو لأيّ كان.

٥. في حال مخالفتنا لهذا التصريح والتعهد، لن تكون مؤهلين للمشاركة في أي صفقة عمومية أيّاً كان موضوعها ونقبل سلفاً بأي تدبير إقصاء يُؤخذ بحقنا ونتعهد بملء إرادتنا بعدم المنازعة بشأنه.

إن أي معلومات كافية تُعرضنا لللاحقة القضائية من قبل المراجع المختصة.

التاريخ: \_\_\_\_\_

الختام والتوفيق

<sup>١</sup> - يُرفق هذا التصريح بالعرض

## جدول الكميات والأسعار

## المواصفات الفنية وأنواع الأجهزة والقطع المطلوبة